

المتلازمات في الجملة العربية وتحوّلاتها من منظور اللسانيات التوليدية التحويلية.

د/ نسيم حمّار*

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، nassima.hammar@univ-bejaia.dz

الإرسال: 2023/09/11

القبول: 2024/11/30

النشر: 2024/12/15

الملخص:

الملخص:

لعلّ من دواعي البحث في هذا الموضوع؛ هو ما أفرزته بحوث اللسانيين من جهود في محاولة احتواء تحويلات نحو تشومسكي لتراكيب اللغة العربية، فبالرغم من اختلاف وجهات نظر الباحثين إلا أن الهدف كان واحداً، وهو محاولة تطويع مبادئ هذه النظرية وتطبيقها على الجملة العربية.

ويكشف هذا المقال عن قضية جوهرية في الجملة العربية؛ وهي المتلازمات بنوعيتها وتحوّلاتها من منظور اللسانيات التوليدية التحويلية، فالكثير ممن طبق هذه النظرية على تراكيب اللغة العربية، ووصل إلى أن العربية تستجيب للقاعدة التحويلية، لكن هل هذا ما يتطابق مع المتلازمات في الجملة العربية؟ أم أن قاعدة التحويل فيها مرتبطة بضوابط معينة. الكلمات المفتاحية: الجملة العربية، المتلازمات، اللسانيات، التوليدية، التحويلية...

The Collocations in the Arabic Sentence and its Transformations from the Transformative Generative Linguistics Perspective.

*د. المؤلف المرسل.

Abstract:The reason to study this topic is the efforts produced by the research of linguists in trying to contain Chomskyan transformations of the Arabic sentence. Thus, despite the differences in the researchers' points of view, the goal was the same, which consists in trying to adapt and apply the principles of this theory to the structures of the Arabic language.

This article exposes a fundamental matter in the Arabic sentence, which are the two types of collocations -separable and inseparable- and their transformations from the transformative generative linguistics perspective. Hence, many who have applied this theory to the Arabic sentence have concluded that Arabic responds to the transformational rule, but is this what corresponds to the collocations in the Arabic sentence, or is the transformational rule linked to certain standards.

Key words: Arabic sentence, collocations, linguistics, Generative, Transformative...

1- مقدمة:

قد تتطابق بعض اللغات في هيكلها أو نظامها العام ، وقد يحدث أن تتشابه بعض اللغات في بعض القضايا ، لكن المسلم به أن الكثير من اللغات تنماز عن غيرها ببعض الميزات ، ولعل قضية التلازم في اللغة العربية إحداها فهي تضي على هذه اللغة خصوصية معينة. وقد سعى تشومسكي Chomsky في نظريته إلى محاولة الوصول إلى نظرية عالمية تحتوي جميع لغات البشر ، لكن أكد أن هذه الغاية صعبة المنال ؛ لذلك كان يلغي في كل مرة ما توصل إليه من آراء ، ومن جانب آخر فقد كان رواد الدرس اللساني العربي الحديث يسعون إلى تطبيق قواعد النظرية التوليدية التحويلية على الجملة العربية ، ومحاولة التعامل مع ما يأتي من أفكار ونظريات من وراء البحار ، فقد حملوا هموم اللغة العربية ؛ وحاولوا المقاربة بين الدراسات اللسانية الغربية والعربية ، مع الإبقاء على نظام هذه اللغة وخصوصياتها. ومن جملة القضايا التي ينبغي أن تطرح هنا أن بعض التراكيب في اللغة العربية لها من الصفات والميزات التي تنفرد بها ، ومنها المتلازمات بنوعيتها وهيتراكيب تقتضي ملازمة الجزء الأول لقسمه الثاني وهي: الفعل وفاعله ، والمبتدأ والخبر ، والفعلونات فاعله في الجملة المبنية للمفعول ، فهذه المتلازمات ممكنة الفصل ، وأما النوع الثاني فهو تلازم غير ممكن

الفصلوالمتمثل في: الجار والمجرور، الصفة والموصوف، الموصول وصلته، المعطوف والمعطوف عليه، والاشتغال في النحو العربي.

وعلى هذا فقد كان هذا المقال محاولة تطبيق النحو التحويلي على هذا النوع من التراكيب، وذلك بالوقوف عند مجموعة من المسائل، فالأولى هو تحديد مفهوم الجملة في النحو العربيواللسانيات التوليدية التحويلية، وكان المنطلق من النحو العربي باعتباره الأصل وأن ما هو قارئ في النظرية النحوية العربية القديمة بلغ شأواً من الدقة إن لم نقل الكمال، وأما المسألة الثانية فهي محاولة تطبيق هذه التحولات على النوع الأول والثاني من هذه المتلازمات وذلك من منظور اللسانيات التوليدية التحويلية، لنصل إلى نتيجة جوهرية هي أن هذا النوع من المتلازمات وبخاصة النوع الثاني يقبل التحويل لا كعنصر من المركب بل كمكون، بل إن بعض الباحثين العرب حاولوا ربط هذا التلازم بمفاهيم جديدة؛ مثلما فعل عبد القادر الفاسي الفهري عند حديثه عن التبئير وعلاقته بظاهرة الاشتغال في النحو العربي، وميشال زكرياء في قراءته الجديدة للصفة والوصف.

2. الجملة بين النحويين العربي والتوليدي التحويلي:

شغل موضوع الجملة حيزاً كبيراً في الدرسين العربي والغربي، والواضح أن الطريقة التي تناول بها العرب والغرب الجملة كانت مختلفة، لكن قد تلتقي في بعض النقاط وقد تفترق في أخرى.

1.2 الجملة وأنماطها عند نحاة العربية:

اهتم نحاة العربية بالجملة أيما اهتمام، وأفرد لها اللغويون في معاجمهم دلالات مختلفة غير أن المتفق عليه؛ هو أن الجملة من جمل الشيء إذا اجتمع قال ابن فارس: «الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تجمع وعظم الخلق، والآخر حسن، فالأول قولك أجملت الشيء، وهذه جملة الشيء، وأجملته: حصلته...»¹ فجمل له أصلان الأول اجتماع الشيء والثاني الحسن وفق ما ذهب إليه ابن فارس، كما أن النحاة قد درسوا الجملة ومن الأوائل الذين تعرضوا لها سيبويه، غير أن الغريب في الأمر أنه لم يذكرها بصريح العبارة، وما أشار إليه هو عناصر الكلم، في قوله «فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل...»² إذ حدّد عناصر الكلم بالاسم والفعل والحرف، وهذه العناصر مجتمعة هي التي تشكل الجملة.

وأما مصطلح الجملة فأول من ذكره من النحاة هو المبرد في كتابه المقتضب ، وللإشارة فإنه لم يذكر الجملة في باب الكلام بل ذكرها في باب الفاعل: « وإِنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر ، إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد»³ فعلى هذا الاعتبار يكون المبرد قد حدّد الجملة في الفعل وفاعله بالتالي فالجملة هنا فعلية ، أو المبتدأ والخبر ليشكلا الجملة الاسمية ، ولا تقف الجملة عند هذا الترتيب ، بل لا بد من شرط آخر هو الفائدة إذ ينبغي أن تكون ذات فائدة يحسن السكوت عليها ليتم بها الكلام.

وغير بعيد كثيرا عن الفترة التي عاش فيها المبرد نلفي عالما آخر قد أشار إلى مصطلح الجملة ورادف به الكلام ، إذ سماه الجملة ، وذكر هذا في شرح اللع: «وحده شيخنا أبو القاسم زيد بن علي الفارسي - رحمه الله- فقال: الكلام كل جملة مفيدة مستغنية عن غيرها في الإفادة»⁴ فالكلام هو جملة تحمل غرضا أو معنى معيناً على حد تعبير أبي علي ، حتى جاء ابن هشام وفصل كثيرا في الجملة فعلى غرار الجملة الفعلية والاسمية ، أضاف ما يسمى بالجملة الكبرى والصغرى.

والجملة في التراث العربي كانت قائمة على علاقة إسنادية بين عناصرها متمثلة في المسند والمسند إليه ، فقضية الإسناد هذه دأب على دراستها نحاة الطبقة الأولى ؛ وأولهم سيبويه إذ أفرد بابا في الإسناد فقال: «هذا باب المسند والمسند إليه وهما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء»⁵ ومن هنا فقد حدد سيبويه معالم الجملة وعناصرها ومكوناتها والعلاقة الإسنادية التي تربط بين عناصرها ، لذلك فأشهر أنواع جمل العربية محددة في الاسمية والفعلية.

-الجملة الاسمية:

هيالتي يتصدرها الاسم أو المسند إليه أو المبتدأ ، فقد يكون صريحا أو غير صريح ، كما يكون وصفا ، ولنمثل بهذه الأمثلة:

أ- محمد رسول الله ب- أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراهج- ما قائم زيد

مس إِلِيهِمْس إِلِيهِ مَسْمِس إِلِيهِ مَس

ففي الأمثلة أعلاه جاء المبتدأ اسم علم ، ومصدرا مؤولا ووصفا على التوالي ، ونقف عند المثال الثالث وهو النوع الثاني من المبتدأ ، فالتركيب الذي بين أيدينا يعد جملة إسمية عند علمائنا القدماء ، فقد اشترط أهل البصرة أن يكون هذا الوصف مسبوقا بنفي أو استفهام ، وأن يكون المرفوع بعد الوصف ظاهرا ، على خلاف أهل الكوفة ، الذين أجازوا غياب النفي والاستفهام في مثل هذه التراكيب ، قال ابن مالك الأندلسي في باب الابتداء:

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي

وَقِسْ وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أُولُوا الرِّشْدِ⁶

فالأول من: أسار ذان مبتدأ وصف ، والثاني هو: ذان فاعل سدّ مسد الخبر ، ويقاس على هذا النفي كأن تقول ما قائم زيد.

وأما المسند في الجملة الاسمية فهو الخبر ويأتي على أنواع كثيرة: منه المفرد وشاهد ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر 3] ، ويأتي الخبر جملة وهنا نقف عند مصطلحين هما الجملة الكبرى والصغرى: ف«الكبرى» هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ أبوه قائم ، والصُّغرى هي المبتدأ على المبتدأ كالجملة المخبر بها فيا المثالين «⁷ ، شرط أن يكون ثمة رابط بين المبتدأ وجملة الخبر ، فقد يكون الرابط إعادة المبتدأ بلفظه نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة1] ، أو الإشارة إلى المبتدأ في قوله: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّ السَّاعَةُ﴾ [الأنعام 26] ، كما يمكن أن يكون الرابط ضميرا مثل قولك: الصبر جزاؤه الجنة ، أو عموما نحو قولك: نعم الرجل أبو طالب ، ولنمثل للجملة الكبرى والصغرى بما يلي:

أ- الحاقة ما الحاقة ب- الصبر جزاؤه الجنة ج- ولباس التقوى ذلك

خير

صغرى

صغرىصغرى

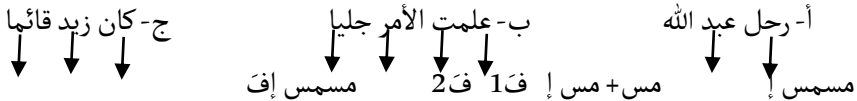
كبرىكبركبرى

فالجمل السابقة جمل كبرى تتضمن جملا صغرى ، شرط أن يكون بين المبتدأ وجملة الخبر علاقة ترابطية.

وقد يكون الخبر شبه جملة من الجار والمجرور أو الظرف ، فورود المسند جارا ومجرورا في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة 1] وأما الظرف في قوله: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ﴾ [يوسف 76].

-الجملة الفعلية:

هي التي تبدأ بالفعل ،وقائمة هي الأخرى على المسند والمسند إليه ، وأضاف النحاة ركنا آخر للجملة الفعلية سمّوه الفضلة ، وهذا متعلق بتعدية الفعل من لزومه ، وعلى هذا تكون الجملة الفعلية وفقا لما يلي:



لذلك فالفعل وفاعله يعتبران عمدة في الجملة الفعلية ، فلا يحذف الفاعل عند جمهور النحاة وإن كان مستترا فهو مقدر ، وقد يحذف الفاعل في الجملة الشرطية لذلك فإن الاسم الذي يأتي بعد أدوات الشرط ، إما أن يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، أو نائب فاعل ، ومثال الأول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة 6] وشاهد الثاني من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [الشمس 1] ويضاف إلى ما سبق ذكره تراكيب أخرى ظرفية ، تربط بين أركانها علاقة إسنادية.

2.2 الجملة في نحو تشومسكي:

قد نجد الكثير من التقارب بين ما جاء به تشومسكي ونحاة العربية قديما ، لأنه كان مطلعا كثيرا على دراسات العبرانيين ، التي قامت بدورها على ما شهدته العربية من جهود في الدرس اللغوي والنحوي ، فالنارخ يشهد أن النحو العبري قام على خلفيات النحو العربي إذ إن »

ازدهار الدراسات اللغوية العبرية بعد ظهور الإسلام ، وكان النموذج العربي هو الذي احتذاه العبرانيون ثم طوّروه»⁸ لذلك كانت هذه النظرية قريبة في مبادئها من اللغة العربية.

وغير خاف أنتشومسكي حدّد الجملة على أنها «الصيغة الظاهرة في الإشارة إلى المعنى ومنها تستنبط القواعد التي تساعد الناطق بلغة ما على توليد الصيغ السليمة»⁹ فقد ربط الجملة بالصيغة والمعنى وكذا القواعد ، لتوليد عدد كبير من الجمل ، فنظرية تشومسكي كانت قائمة على مجموعة من المبادئ والأسس ولعل أهمها التوليد والتحويل ، فاعتبار اللغة قدرة إبداعية عند تشومسكي يمكن الشخص من توليد عدد لا متناه من الجمل ، انطلاقاً من جملة سماها الجملة النواة ، ثم إن هذه القدرة موجودة لدى الجميع ومنهم الأطفال « وفي هذا الصدد تبرز أهمية خاصة لقدرة الأطفال على بناء جمل نحوية صحيحة منظمة ، واشتقاقها من خلال ما يسمعونها من آبائهم ومن حولهم من الناس ، بحيث يستغلون نفس القواعد المنتظمة التي يسمعونها في بناء وتركيب جمل لم يسمعوها بها قط من قبل »¹⁰ وذلك باعتماد القياس الذي يعتبر مسارا لغويًا توليديًا.

وأما القاعدة الثانية فهي التحويل التي تقابلها في العربية الكثير من المصطلحات ، فيمكن أن تخضع الجملة في عديد اللغات إلى تحويل في بنيتها مع الحفاظ على المعنى العام للجملة فهي: « القواعد التي يمكن بواسطتها تحويل الجملة إلى جملة أخرى تتشابه معها في المعنى ، وذلك مع ملاحظة علاقات الجمل المتماثلة ، والإجراءات التي تحدث لتجعل جملة على مستوى السطح تختلف عن الجمل الأخرى عن طريق: 1- الحذف 2- التعويض 3- التوسع 4- الاختصار 5- الزيادة 6- إعادة الترتيب 7- التقديم »¹¹ ولتوضيح ذلك نمثل في اللغة العربية بالجملة المبنية للمعلوم والجملة المبنية للمفعول ، ولنأخذ الجملة: لعنَ الله الكافرين ولُعِنَ الكافرون ، فقد انتقلنا من جملة مكونة من فعل وفاعل ومفعول به إلى جملة مكونة من فعل مبني للمفعول ونائب الفاعل فهذا الانتقال اختياري ؛ لكن حين التحويل لابد من اعتماد قواعد إجبارية متمثلة في حذف الفاعل ، وتغيير صيغة الفعل ، وكذا إعراب المفعول بإعراب الفاعل أي أن المفعول به أصبح في درجة نائب الفاعل غير أن « الشرط الوحيد الذي يجب أن يتوفر بالقاعدة الجوازية للمجهول أن يكون فعلها متعدياً »¹² لأن الفعل اللازم لا يتعدى إلى المفعول به ، عكس المتعدي الذي يحتاج إلى مفعول به واحد أو اثنان أو ثلاثة.

وغير بعيد عن أسس نظرية تشومسكي فقد وظف مجموعة من الرموز التي تختصر الجملة والتركيب بأنواعه « ويمكننا أن نوضح الصورة التي وضع عليها تشومسكي قواعد تركيب

الجملة في القواعد الآتية التي أضفنا إليها بعض التعديل الطفيف ولكنها تتطابق تمام المطابقة مع القواعد التي ذكرها في كتابه التراكيب النحوية ، وهذه القواعد هي:

- 1- الجملة ← المركب الاسمي + المركب الفعلي
1-NP + VP → S
- 2- المركب الاسمي ← أداة التعريف + اسم
2-NP → N
- 3- المركب الفعلي ← الفعل + المركب الاسمي
3-VP → Verb + NP
- 4- أداة التعريف ← ال
4-T the
- 5- الاسم (رجل ، كره ...)
5-N hit took - الفعل (ضرب → أخذ....)
- 6-V[..... hit .took

وهذه المجموعة من القواعد لا تولد إلا جزءاً ضئيلاً من الجمل في اللغة الإنجليزية ، وهي عبارة عن القواعد البسيطة في تركيب الجملة¹³ فالجملة حسب ما أقره تشومسكي عبارة عن مجموع المركب الاسمي مع الفعلي ، على اعتبار أن الجملة في اللغة الإنجليزية لا تبتدئ بالفعل لذلك فقاعدة التوليد يتم انطلاقاً من نوع واحد من الجمل.

3. تحولات متلازمات الجملة العربية في ضوء النحو التوليدي التحويلي:

نقصد هنا بالتحولات التقديم والتأخير وفق ما جاء به علماء العربية قديماً ، فهو عند عبد القاهر الجرجاني على نوعين: تقديم على نية التأخير ويظهر من خلال العنوان أن نقدم عنصراً من عناصر الكلام مع إبقاء الحكم مؤخراً ؛ قال الجرجاني في دلائل الإعجاز: « واعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال إنه على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل ، كقولك: منطلق زيد ؛ وضرب عمرًا زيد... »¹⁴ فتقديم المفعول به في الجملة الفعلية وإن كان مقدماً يبقى مفعولاً به ، وكذلك المبتدأ والخبر وقد ضرب أمثلة لذلك منها الآتي:

- زيد منطلق ← خ- منطلق زيد خ+ م ←
- ضرب زيد عمرًا ← ف+ م به- ضرب عمرًا زيد ف+ م به+ ف ←

وأما التقديم الذي لا على نية التأخير فهو «أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعله باباً غير بابيه ، وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له ، فتقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد

والمنطلق حيث تقول مرة: زيد المنطلق. وأخرى المنطلق زيد...»¹⁵ فهذا النوع من التأخير سيغير من المحل الإعرابي لأركان الجملة الاسمية ، ولنمثل لذلك بهذا المثال:

- علي أخوك **م** + خ - أخوك علي م + خ ←

فسواء قدمت المبتدأ أم أخرته يبقى الترتيب كما هو ، والسبب في ذلك أن عنصري التركيب متساويان في التعريف.

ولا شك أن المتلازمات تمثل نوعا من التراكيب في اللغة العربية ، والتلازم في اللغة هو الالتصاق و عدم المفارقة قال ابن منظور: « لزم الشيء يلزمه لزما ولزوما ولازمه ملازمة ولزاما والتزمه وألزمه إياه فالتزمه ورجل لزمة يلزم الشيء فلا يفارقه »¹⁶ ، وقد نجد هنا مقاربة بين ما أوردناه سابقا مع ما جاء به أحمد خليل عمارة قال: «نقصد بالتلازم اتحاد كلمتين أو أكثر اتحادا وظيفيا حتى إنها لتعد كالكلمة الواحدة في التركيب الجملي فتؤدي معنى واحدا تقسيمه ببعده عما أرادته المتكلم فيكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية معينة ثم ترتبطان ببؤرة الجملة»¹⁷ ، فالمتلازمات يتعامل معها ككلمة واحدة تؤدي معنى واحدا تربط بين العنصرين علاقة نحوية ، يمكن أن تفصل في بعض المواضع ولا يمكن فصلها في بعضها الآخر ، لذلك فالتلازم يمكن تقسيمه إلى نوعين هما:

1.3 -تلازم ممكن الفصل:

إذ يمكن الفصل بين الفعل والفاعل على الرغم من أنهما متلازمان أي أن الفعل لا بد له من فاعل ، إلا أن هذا التلازم قد يخضع للفصل بالتقديم والتأخير في حالات معينة ، كما لا يمكن الفصل بينهما في بعض الحالات الأخرى ، وعلى هذا فقواعد التحويل ممكنة التطابق في حالات جواز التقديم والتأخير ، وغير ممكنة في بعض التراكيب الأخرى ولنمثل بهذه الأمثلة:

لفتح خالد الحيرة **ف** + م + به

لفتح الحيرة خالد **ف** + م + به + فا

لالحيرة فتحها خالد **ف** + م + به + فا

لخالد فتح الحيرة **ف** + م + به

إن التلازم الواقع بين الفعل والفاعل كان ممكن الفصل ، والقاعدة التحويلية أنتجت لنا ثلاث جمل تحمل الدلالة نفسها أو تصب في واد واحد لكن ثمة بعض الفروق النحوية ، ففي التحويل الثالث انتقلنا من جملة عادية إلى ما يسمى بالاشتغال في النحو ، أما التركيب الأخير

فقد انتقنا من جملة فعلية إلى جملة اسمية ، قال مازن الوعر « إن القاعدة التي تستطيع أن تضبط الحركة التحويلية الحرة والحركة التحويلية المقيدة للأركان اللغوية يمكن أن تكون كالتالي:

أ [Y ... م (فعل) ... م] (اسم) ... ف Z ... (X)

1 2 3 4 5

ب [1... [2 + 4] ... 3... 5]

ج [1... [4 + 2] ... 3... 5] ضابط X = يجب ألا يكون مقيدا بأي قيد نحوي أو دلالي»³³
وأما الحالة الأخرى التي يكون التلازم بين الفعل وفاعله غير ممكن الفصل ، فإن التحويل أيضا غير ممكن والمثال يبين ذلك:

✓ أكرمتني فاطمة ~~م~~ به + فا

✓ فاطمة أكرمتني ~~م~~ + فا + م به

• أكرمت فاطمة ني ~~م~~ فيفا + م به

إن تطبيق قاعدة التحويل في هذه الحالة غير ممكن ؛ لأن الجملة الثانية تعتبر جملة اسمية وليست فعلية ، وأما الثالثة فلا تحمل دلالة في اللغة العربية ، وهذا يجري مجرى الفعل المبني للمفعول ونائب الفاعل ، وهذه الأمثلة من باب التمثيل لا الحصر .

ونعقد أمثلة أخرى للتلازم الموجود بين المبتدأ والخبر ، فهما من المتلازمات ممكنة الفصل ، وقاعدة التحويل يمكن أن تكون على التراكم التي يجوز فيها التقديم والتأخير ولنمثل بهذه الأمثلة:

✓ - زيد منطلق ~~م~~ + خ

✓ - منطلق زيد ~~م~~ + خ + م

✓ زيد أبوه منطلق ~~م~~ + م₂ + م₁ إليه + م₂

خ م₁

✓ زيد منطلق أبوه ~~م~~ + م₂ + م₂ + م₂ إليه

خ م₁

• منطلق زيد أبوه

فالتقديم في الحالة السابقة جائز ؛ لأن الحكم الإعرابي لزيد ومنطلق بقي على حاله ، وكذا دلالة الجملة بقيت نفسها ، إلا الجملة الأخيرة فنلمس فيها غيابا للمعنى الذي تحمله الجملة السابقة لها.

وإذا أخذنا مثالا آخر لنوع من الجمل التي يمنع فيها التقديم والتأخير ، تبين أن قواعد التحويل لا تستجيب لها هذه التراكمات ، لأن الجمل المولدة لا تحمل دلالة في اللغة العربية.

ما خالق إلا الله — ما + خ + إلا + م

• ما الله إلا خالق ~~الجملة~~ دلالتها بالتحويل.

لقد تم الفصل هنا بين المتلازمين ، غير أن تطبيق قواعد التحويل في هذا النوع من الجمل غير ممكن ، إن تقديم الخبر في هذه الحالة سيغير من دلالة الجملة ، فبعد أن حصرت صفة الخلق في الله تعالى ، بتقديمنا للخبر سيُحصَر الله في صفة الخلق دون الصفات الأخرى ، وهذا خروج عن المعنى المقصود أولا.

2.3- تلازم غير ممكن الفصل:

أشرنا سابقا إلى أن المتلازمات غير ممكنة الفصل في الجملة العربية ، هي: الجار والمجرور المضاف والمضاف إليه ، الصفة والموصوف ، الصلة والموصول ، وكذا مبدأ الاشتغال في نحو العربية ، لذلك فإن قاعدة التحويل ينبغي أن تتوفر على ضابط « ينص هذا المبدأ على أنه إذا كان هناك ركنان لغويان تحكمهما مقولة رئيسية فإن القاعدة التحويلية يجب أن تنقل هذه المقولة الرئيسية كلها ، وليس الأركان اللغوية التي تحكمها هذه المقولة »¹⁸ فلا يمكن الفصل بين هذه المتلازمات في اللغة العربية ولنبين ذلك من خلال ما يلي:

- الجار والمجرور:

قسم علماء النحو المجرورات إلى ثلاثة أقسام فإما أن يجر الاسم بالحرف ، أو الإضافة أو التبعية « يجر الاسم في ثلاثة مواضع 1- أن يقع بعد حرف الجر 2- أن يكون مضافا إليه ، 3- أن يكون تابعا للمجرور »¹⁹ وسنبين العلاقة التلازمية بين الجار والمجرور حينما يقع الاسم المجرور بعد الحرف ، لأن النوعين الآخرين قد نخرج بهما من دائرة الجار والمجرور إلى المضاف والمضاف إليه أو الصفة. والمثال الموالي يوضح ذلك:

✓ جلس خالد على الكرسي — (مس + مس إليه + جار ومجرور)

✓ جلس على الكرسي خالد (مس + جار ومجرور + مس إليه)

✓ على الكرسي جلس خالد — (جار ومجرور + مس + مس إليه)

• الكرسي جلس زيد على (مجرور+ مس + مس إليه + جار) تحمل " على " في المثال السابق سمة المكان غير أنها قد تخرج إلى سمات أخرى تحددها الجملة في حد ذاتها فقد تحتوي على سمات «المكان ، الزمان ، المصاحبة ، السبب ، الاختصاص»²⁰ إن الجملة الثانية الناتجة عن قواعد تحويل الجار والمجرور لها دلالة في اللغة العربية ، بالرغم من تقدمه على الفعل والفاعل معا ، إلا أن الجملة الأخيرة ليست لها دلالة باعتبار الفصل الذي وقع بين الجار والمجرور.

-المضاف والمضاف إليه:

أو ما يعرف بالتركيب الإضافي ، إذ لا يمكن في حال من الأحوال أن يقدم المضاف إليه على المضاف أو الفصل بينهما ، وقد أورد له السيوطي بابا عنونه باب الفصل بين المتضايين أي المضاف والمضاف إليه ، وأشار إلى عدم جواز الفصل بينهما اختياراً²¹ والمثال الموالي يوضح ذلك:

✓قرأ عبد الله القصيدة مس إليه (م) + م إليه + م به.

✓عبد الله قرأ القصيدة مس إ (م) + م إليه + مس + م به.

✓القصيدة قرأها عبد الله م به + مس + م به 2 + مس إليه (م) + م إليه.

•عبد قرأ الله القصيدة مس إ (م) + مس + م إليه + م به.

لا تختلف القراءة التي تقدمها عن المضاف والمضاف إليه عن التي قدمناها للجار والمجرور ، غير أن الجملة الثانية ستتغير من جملة فعلية إلى جملة اسمية ، وأما الجملة الثالثة فهي غير صحيحة « فالعلاقة إذن بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية والمعنوية علاقة اتصاف ولزوم ، وكأننا بصدد عنصر واحد كما كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد»²² لذلك فقاعدة التحويل يشترط فيها نقل المكون كما هو دون الفصل بين عنصريه.

-الصفة والموصوف:

تدرج الصفة ضمن التوابع ، فالصفة تتبع الموصوف في جميع أحكامه « والصفة توافق الموصوف في إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه وتعريفه ، وتنكيره ، وتذكيره ، وتأنينه ، ويوصف الشيء بفعل ما هو مسببه نحو: مرتت برجل منيع جاره ، ورحب فناؤه ومؤدب خدامه»²³ وثمة من اللسانيين المحدثين الذين تعرضوا إلى هذا النوع من المركبات وأعطى لها قراءة جديدة ، باعتبار أن النعت تدخل فيه الكثير من التراكيب الأخرى من حيث الدلالة لا التركيب فميشال زكرياء مثلاً يجعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة... من

النعته أو ما سماه النحاة الوصف فعلى تقديره يمكن اعتبار هذه النعوت بمثابة أفعال كما يمكن أن تحمل دلالة الفاعل والمفعول في نفس الوقت²⁴، ولنمثل بما يلي:

✓ جاء الكريم أبوه

• وجاء الرجل أبوه

فالنظر في المثالين يرى رأي العين أن الوصف كريم قبل التعريف والإضافة بعده، لكن الرجل باعتباره اسماً لا يقبل التعريف والإضافة، ويمكن تطبيق التوليد عليها «تظهر الأمثلة السابقة أن النعت يتصرف في الجملة على نحو يخالف تصرف الاسم، وذلك بالرغم من أنه يتوافق مع ال التعريف ويحتل ظاهرياً بعض المواقع العائدة للاسم»²⁵ والعلاقة التلازمية بين الصفة والموصوف تظهر في المثال الموالي:

✓ قرأت الكتاب المفيد ← مس + مس إليه + م به (موصوف) + صفة.

✓ الكتاب المفيد قرأت ← مس إليه (موصوف) + صفة + مس + مس إليه.

• الكتاب قرأت المفيد ← مس إليه (موصوف) + مس + مس إليه + صفة.

إن محاولة تطبيق قواعد التحويل في الجملة السابقة ينقلنا من جملة فعلية إلى جملة اسمية فعلى الرغم من ذلك يمكن اعتبار الجملة الثانية تحويلية عن الجملة الأولى وهي حاملة للمعنى، والتغير الذي طرأ هو الانتقال من جملة فعلية إلى جملة اسمية، على خلاف الجملة الثالثة فهي لا تحمل دلالة وحدث أن فقدت الجملة معناها وعليه؛ قبلت المقولة المتلازمة (موصوف، صفة) التحويل كمكون، ولم تقبله كعنصر من عناصر التركيب.

– الاسم الموصول وصلته:

لا يمكن الفصل بين الاسم الموصول وصلته وفي مطلق الأحوال فإن صلة الموصول تكون جملة «إن الاسم الموصول لابهامه وعدم إشارته إلى مدلوله بعينه لا ينفك يحتاج إلى ما يأتي بعده جملة فعلية أو اسمية، ويكون مع صلته في المعنى والحكم كلمة واحدة ترتبط بيؤرة الجملة لتقوم بدورها في المعنى»²⁶ وقاعدة التحويل يمكن تطبيقها في الآية الكريمة: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى﴾ [الرعد 8].

✓ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى ← إليه + مس + م به (اسم موصول) + مس + مس إليه + م إليه.

﴿ما تحمل كل أنثى﴾ الله يعلمه ~~م~~ به (اسم موصول) + مس + مس إليه + م إليه + مس + م به.

• ما كل أنثى تحمل الله يعلمه ~~م~~ به (اسم موصول) + مس إليه + م إليه + مس + مس إليه + مس + م به.

إن الجملة الثالثة التي نتجت عن قاعدة التحويل لا تحمل دلالة ، لأن الفصل بين الاسم الموصول وصلته هو الذي أحدث هذا الخلل.

-الاشتغال:

الاشتغال في النحو العربي من الأبواب المدرجة في المنصوبات ، وهو مشبه بالمفعول به شأنه شأن الإغراء والتحذير والاختصاص والتنازع ، وهو « أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو ملابسه ، لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به. »²⁷ ولعل من الباحثين العرب المحدثين الذين عرجوا على ظاهرة الاشتغال من منظور اللسانيات التحويلية الفاسي الفهري الذي عد الاشتغال من قسيم التبئير لا التفكيك ، وإذا أردنا أن نجسد قاعدة التحويل في خاصية الاشتغال يمكن أن يكون على هذا النحو:

﴿والقمرُ قدرناه﴾ ← م به + ف + فا + م به

﴿والقمرُ قدرناه﴾ ← م + ف + فا + م به

﴿قدرناه القمرُ﴾ ← ف + فا + م به + م به

• قدرنا القمر ه ← ف + فا + م به + م به

إن الجملة الأولى هي أبسط صور الاشتغال التي يمكن أن يرد عليها ، شرط أن يكون الاسم الذي تصدر الجملة منصوباً ، وعليه فالتركيب الإسنادي يكون من صنف ف + م + م + إ + ف. وأما إذا كان الاسم الذي نبتدئ به الجملة مرفوعاً فسننتقل إلى نوع آخر من الجمل وهي الجملة الاسمية والتركيب الإسنادي من نوع: م + م + م + ف.

وفي صدد هذا يقول الفاسي الفهري: « وقد اعتبروا أن الاشتغال بالنصب يكون إلى اليمين أي أن المشغول عنه يتقدم الفعل المشغول ولا يكون إلى اليسار ، بتأخر المشغول عنه ، مع أن الاشتغال بالرفع (ما يعتبرونه ابتداءً ونعتبره تفكيكاً) إلى اليمين أو إلى اليسار »²⁸ وأما الجملة الثالثة فبالرغم من صحتها نحويًا إلا أنها تخرج من دائرة الاشتغال إلى البدل « إذ اعتبروا أن الاشتغال بالنصب إلى اليسار ليس اشتغالا وإنما هو بدل لأنهم اشتراطوا في

المشغول عنه التقدم على الفعل المفسر وهكذا خرجوا جملاً مثل 190 على البديل لا على الاشتغال 190-

ضربته زيدا. «²⁹ والجملة الرابعة غير صحيحة نحويًا ودلاليًا ، وفي هذا النوع من التراكيب لا يقبل التحويل إلا إذا كانت هناك صياغة أخرى » إن الضابط الحاسم في مبدأ المقولة المتلازمة يجب أن يطبق فقط ضمن التركيب الفعلي ، إن مخالفة هذا المبدأ في بعض الحالات المعنية سينتج تركيباً اسمياً يمكن أن يكون عرضة لضوابط معينة تقرر ما يلي:

أ- يمكن للركن اللغوي أن يكون (م إ) في موضع الابتداء ، ولكن يجب أن يكون في تركيب الخبر ضمير يعود على هذا المبتدأ.

ب - إن الضمير العائد في تركيب الخبر يجب أن يطابق متقدمه (المبتدأ) في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع .

ج - إن المبتدأ (م إ) المتقدم لا يحكمه مستوى الـ (إس) الذي يحكم أركان التركيب الفعلي أي (إس - م - م - إ - ف) ولكن يحكمه مستوى الـ (إس) الذي يحكم أركان التركيب الاسمي أي (إس - م - إ - م - ف) «³⁰ لذلك فالمتلازمات لها تعامل من نوع خاص في تحولاتها.

4. خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج هي على هذا النحو:

- مصطلح الجملة عند نحاة العربية كان مقترنا بباب الكلام فالكثير منهم جعله بدلالته ، ويعد ابن هشام الأنصاري من النحاة الذين برعوا في دراسة الجملة ، وأما تشومسكي فعند الجملة صيغة ظاهرة في الإشارة إلى المعنى .

- تحكم الجملة العربية بأنماطها علاقة تلازمية بين المسند والمسند إليه ، وقد جعل علماء العربية الجملة على قسمين كبيرين هما الفعلية والاسمية ، وقد أضاف ابن هشام نوعاً آخر من الجمل وهي الكبرى والصغرى .

- إن التحويل في الدرس اللساني الحديث بمصطلحاته له ما يوافقه في تراثنا النحوي القديم ، ولعل إعادة الترتيب هو المقابل الأنسب للتقديم والتأخير عند علمائنا .

- التلازم في الجملة العربية على نوعين ، تلازم ممكن الفصل وهو المتعلق بالفعل وفاعله أو الفعل ونائب فاعله وكذا المبتدأ والخبر ، وأما النوع الثاني من التلازم فهو غير ممكن الفصل يكون بين الجار والمجرور ، الصفة والموصوف ، الموصول وصلته ، والمعطوف والمعطوف عليه وكذا الاشتغال .

- إن تطبيق قواعد التحويل على النوع الأول من المتلازمات يحدده نوع التركيب ؛ بمعنى إذا كان المتلازمان يقبلان التقديم والتأخير من منظور علماء العربية قديما فإن قواعد التحويل تنطبق دون شروط ، أما إذا كانت غير قابلة للتقديم والتأخير فهي أيضا لا تقبل قواعد التحويل وإن قبلتها تكون بضوابط معينة.
- تقف العملية التحويلية في النوع الثاني من المتلازمات على ضابط ، وهو أن هذه المتلازمات ينبغي أن يتم فيها التحويل كمركب وليس كعنصر ، أي أن عملية تقديم المتلازمات التي لا تقبل الفصل تكون في حالة واحدة وهو أن تقدم هذه المتلازمة.
- صاغ بعض الباحثين العرب ومنهم عبد القادر الفاسي الفهري ، ظاهرة الاشتغال في النحو العربي من منظور اللسانيات التحويلية ، وربطه بمصطلح التبئير.

5- مصادر البحث ومراجعته:

- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سبويه)، الكتاب ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط3 ، القاهرة ، 1408 هـ ، 1988م.
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عضية ، ط3 ، القاهرة: 1415 هـ ، 1994م.
- أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، عالم الكتب ، ط6 ، القاهرة: 1988م.
- ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام هارون ، دار الفكر ، 1399 هـ ، 1979م.
- ابن جني ، البيان في شرح كتاب المع ، إملاء: الشريف بن إبراهيم الكوفي ، تح: علاء الدين حموية ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان: 1420 هـ ، 2002م.
- ابن هشام الأنصاري المصري ، مغني اللبيب عن كتب الأعريب ، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب ، السلسلة التراثية ، ط1 ، الكويت: 1421 هـ ، 2000م.
- ابن مالك الأندلسي ، متن الألفية.
- ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، ط1 ، بيروت.
- جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح: أحمد شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1418 هـ ، 1998م.
- جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة وتعليق: حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية، ط1 ، الإسكندرية ، 1985م.
- خليل أحمد عاميرة ، في نحو اللغة وتركيبها منهج وتطبيق ، عالم المعرفة ، ط1 ، جدة: 1404 هـ ، 1984م.
- الزمخشري ، الأنموذج في النحو ، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور ، ط1 ، دب ، 1420 هـ ، 1999م.
- عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تح: محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، لبنان: 1409 هـ ، 1988م.
- عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبيقال للنشر والتوزيع. ط1 ، المغرب: 1985م.
- محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع مصر.

- مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، دار طلاس للدراسات والترجمة والتوزيع ، سوريا: 1987م.
- مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت: 1431هـ ، 2010م.
- ميشال زكرياء ، الأسس التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت: 1406هـ ، 1986م.
- المقالات والأطروحات:**
- شفيقة العلوي ، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العالمي لنوام تشومسكي ، حوليات التراث ، الجزائر ، المدرسة العليا للأساتذة ، 2007م ، ع7.
- مازن الوعر ، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي ، ملتقى الدورة العالمية للسانيات ، 1981م ، سوريا.
- جابر عبد الأمير جبار التميمي ، جذور النظرية التوليدية في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، إشراف: خولة تقي الدين الهلالي ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد: 2003م ، 1424هـ.

6- الهوامش والإحالات:

- ¹ ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام هارون ، دار الفكر ، 1399هـ ، 1979م ، ج1 ، مادة جمل.
- ² أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) ، الكتاب ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط3 ، القاهرة: 1408هـ ، 1988م ، ج1 ، ص12.
- ³ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، ط3 ، القاهرة: 1415هـ ، 1994م ، ج1 ، ص146.
- ⁴ ابن جني ، البيان في شرح كتاب اللع ، إملاء: الشريف بن إبراهيم الكوفي ، تح: علاء الدين حموية ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان: 1420هـ ، 2002م ، ص3.
- ⁵ سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص23.
- ⁶ ابن مالك الأندلسي ، متن الألفية ، ص9.
- ⁷ ابن هشام الأنصاري المصري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب ، السلسلة التراثية ، ط1 ، الكويت: 1421هـ ، 2000م ، ج5 ، ص29.
- ⁸ أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، عالم الكتب ، ط6 ، القاهرة: 1988م ، ص358.
- ⁹ جابر عبد الأمير جبار التميمي ، جذور النظرية التوليدية في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، إشراف: خولة تقي الدين الهلالي ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد: 2003م ، 1424هـ ، ص77.
- ¹⁰ جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة وتعليق: حلمي خليل ، ط1 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1985م ، ص31.
- ¹⁴ محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ص125.

- ¹² مازن الوعر، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحولية محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي، ملتي الدورة العالمية للسانيات، 1981م، جامعة دمشق، ص 46.
- ¹³ جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 121.
- ¹⁴ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان: 1400هـ، 1988م، ص 83.
- ¹⁵ المصدر نفسه، ص 83-84.
- ¹⁶ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط 1، بيروت، ج 12، مادة لزم.
- ¹⁷ خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، ط 1، جدة، 1404هـ، 1984م، ص 189، 190.
- ¹⁸ مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والتوزيع، سوريا: 1987م، ص 123.
- ¹⁹ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 1431هـ، 2010م، ص 613.
- ²⁰ ميشال زكريا، الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1406هـ، 1986م، ص 173 بتصرف.
- ²¹ ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت: 1418هـ، 1998م، ج 2.
- ²² عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، الدار البيضاء، ط 1، المغرب، 1996م، ص 161.
- ²³ الزمخشري، الأنموذج في النحو، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط 1، دب، 1420هـ، 1999م، ص 20.
- ²⁴ للاطلاع أكثر ينصح بالعودة إلى كتاب الألسنية التوليدية التحولية الجملة البسيطة، لميشال زكريا.
- ²⁵ المرجع نفسه، ص 102.
- ²⁶ خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص 200.
- ²⁶ من كتاب منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط 1، بيروت: 1375هـ، 1955م، ج 1، ص 187.
- ²⁸ عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبيقال للنشر والتوزيع، ط 1، المغرب: 1985م، ص 146.
- ²⁹ المرجع نفسه، ص 146.
- ³⁰ مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 127.

ملاحظة:

تشير الرموز التالية في المتن إلى:

مس: مسند.

مس إ: مسند إليه.

ف: فضلة.

ف: فعل.

فا: فاعل.

م به: مفعول به.

م: مبتدأ.

خ: خبر.

م: مضاف.

م إليه: مضاف إليه.

√ هذا الرمز يعني أن الجملة صحيحة نحويا ودلاليا.

• الجملة غير صحيحة من الناحية النحوية والدلالية.